توجيه الانتاج

لاغراض الحرب

لفؤاد محمد شبل

في عام ١٩١٤ دخل العالم الحرب معتمداً على نظام الأثمان الحر لتعديل ما يجب تعديله في الانتاج والاستهلاك وتحويل اقتصاد الدولة من حالة السلم الى حالة الحرب . ثم اضطرت الحكومات الى تعديل الأثمان وتنظيم الانتاج والاستهلاك وفقاً لأغراض الحرب . وتطور هذا التدخل بتطور الحرب واتساع أفقه حتى باتت الدول الرئيسية المشتركة فيها تسيطر سيطرة مباشرة على الصناعة والتجارة والزراعة والعمل فيها

ويختلف الحال في الحرب الحاضرة عما كانت عليه في الحرب الماضية في أن الأذهان صدقت عن الاستعانة بنظام الأثمان الحر — اي ترك العوامل والقوانين الاقتصادية البحتة تعمل فعلها في حياة الدولة الاقتصادية ، ونقلها من اقتصاد السلام الى اقتصاد الحرب . فعمدت كل دولة من يوم إعلان الحرب وبعضها قبل اعلانها بزمن طويل الى تعبئة مواردها لهذه الغاية . وسهّل هذا الانتقال ، التجارب العظيمة الشأن التي اكتسبتها الدول خلال الفترة بين الحربين من تدخلها في الشئون الاقتصادية بعد ان تطورت وتغيرت اسسها عما كانت عليه في القرن الماضي . فسهل تحويل الهيئات التي اعتمدت عليها الدول في هذا التدخل الى اغراض الحرب

وسنشرح في بحثنا هذا ما أخذت به الدول لتوجيه الانتاج فيها توجيهاً يرد به تحويل اقتصادها القومي المعتاد الى اقتصاد حربي يساعدها على السير بالحرب منمثلين في هذا ألمانيا وهي تعد مثالاً لدول المحور جميعاً ، وبريطانيا العظمى مثالاً للدول الديمقراطية

١ — ﴿ تنظيم التوجيه في ألمانيا ﴾ تختلف ألمانيا في هذه الناحية عن الدول الديمقراطية في أن تنظيمها لاقتصاد الحرب سبق خوضها غمارها بوقت طويل . فعقب تولي النازي أزمة حكم ألمانيا أصبحت وزارة الشئون الاقتصادية قطب الرحى ومركز الاشراف على اقتصاد ألمانيا القومي وأصبحت بعد تقرير مشروع السنوات الاربع الثاني في عام ١٩٣٦ مختصة اصلاً بتنفيذ الخطط التي رسمها القيّم على هذا المشروع . وعند نشوب نار الحرب تألف مجلس عام لتنسيق المسائل الادارية ، أعضاؤه مديرو مشروع السنوات الأربع ومصلحة الحرب الاقتصادية

وتمثل القيادة العليا ورؤساء المصالح الوزارية المختلفة ومراقب الأسعار العام وممثل الحزب النازي . ورئيس هذا المجلس هو الرئيس الأعلى لمشروع السنوات الأربع . ويقرر سياسة هذا المجلس واتجاهه ، ادارة التسليح والحرب الاقتصادية وادارات مشروع السنوات الأربع . اما تنفيذ هذه الخطط فتظل في أيدي الوزراء والوكلاء المنتدبين لهذا الغرض . وللادارات الاقتصادية الاقليمية وممثلي وزارة الشئون الاقتصادية فيها شأن كبير في السياسة الاقتصادية الحربية . ويتمثل التنظيم الاقتصادي الحربي الالماني في مشروع السنوات الاربع الأول وكانت الغاية منه القضاء على التعطل . بيد أن العدد الاكبر من العمال المتعطلين عمل في الصناعات والأعمال ذات الصبغة الحربية . والمشروع الثاني كانت غايته استكفاء ألمانيا من الناحية الاقتصادية حتى لا يضيرها الحصار كما حدث في الحرب العظمى الماضية . ولقد تضمن مشروع الأربع سنوات الثاني الاشراف المباشر على الصناعة وانتهى الأمر في عام ١٩٣٨ بتعيين وكلاء خصوصيين لصناعات تعدين الفحم والبناء والآلات والمواصلات بالطرق والقوة الكهربائية ومنحهم سلطات تكاد ان تكون تامة على الانتاج

ونظمت سوق العمل عن طريق جبهة العمل كما ألقى على كاهل نقابات العمل المعينة من قبل وزارة العمل في كل مقاطعة مهمة تنظيم الأجور وشروط العمل . . . الخ . ولوزارة العمل اشراف مطلق على شروط العمل في نطاق المبادىء التي وضعتها لها السلطة المركزية العليا ، وهذا الاشراف يسهّل أمرهُ كثيراً تنظيمُ انتقال العمال من عمل الى آخر . فهناك ما يدعى «دفاتر العمل» وهي جوازات لازمة للفرد اذا ما أراد ممارسة عمل صناعي ويحتوي الجواز على بيان مفصّل بحذق العامل صناعته ومراحل عمله ، وبذلك غدا في حوزة السلطات المختصة سجل تام عن القوة العاملة في الامة كلها . ولوزارة الزراعة والطعام اشراف على الانتاج الزراعي وأسعار المنتجات الزراعية وبيعها وشرائها وهي تتولى هذا الاشراف عن طريق « جماعة طعام الريخ » والاشتراك فيها محتم على جميع المنتجين والمالكين الزراعيين والموزعين الزراعيين . وعلى كل مزارع ان يحوز رخصة ادارة مزرعة ، وهذه الرخصة تحتوي على معلومات عن انتاج المزرعة وقدرتها وعن متولي شئونها فهي للعامل الزراعي كدفتر العمال للعامل الصناعي

٢ — ﴿ التوجيه الاقتصادي الحربي في بريطانيا العظمى ﴾ أتاحت قوانين الطوارىء الصادرة في ٢٤ اغسطس سنة ١٩٣٩ و٢٢ مايو ١٩٤٠ للحكومة انشاء جهاز عام للاقتصاد الحربي . وفي يونيو ١٩٤٠ أنشىء « مجلس الانتاج » وهو يضم ممثلين للوزارات المختلفة . وفي يناير ١٩٤١ حل محل هذا المجلس هيئتان تنفيذيتان للانتاج والاستيراد ، الاولى أعضاؤها خمسة ورئيسها وزير العمل والخدمة العامة . ويسيطر مجلس الوزراء على الهيئتين ويوجه سياستهما وتتولى وزارة التموين ، الاشراف على الصناعة الى حد كبير اذ تنظم الاسعار وتراقب

التخزين ومن اهم مهامها توزيع المواد والمؤن وتعيين صناعة ما أو فرد ما في الحصول على سلعة معينة . وعينت الحكومة مشرفاً على كل سلعة ، فعند في مكنتها ملاحظة السوق . ولتحقيق التنسيق بين ادارة التعيين المركزية (التي الادارة التي تعين اولية حصول صناعة ما على المواد الاولية اللازمة لها او صناعة ما أو فرد ما على سلعة معينة) بوزارة التموين وبين الهيئات التجارية أصبح كل مشرف مسئولاً عن حصر المواد التي هو مسئول عنها وتعيينها [1]

وعهد الى وزارة العمل والخدمة العامة في الاشراف على سوق العمل وانتقلت اليها بمقتضى قوانين المنع السلطات التي كانت للادارة الاهلية . أما الزراعة فتتعهد شئونها وزارتا الطعام والزراعة ، وتختص الوزارة الاولى بمسائل الاسعار وواردات الطعام وتخزينه وتوزيعه ، وتختص وزارة الزراعة بمسائل الانتاج وتلاحظ بواسطة رجالها في الأقاليم ولجان انتاجها الاقليمية تعبئة العمال للانتاج وتوزيع أغذية الحيوانات والأسمدة والآلات الزراعية ... الخ فضلاً عن توجيه الانتاج . هذا وقد انشئت ادارات جديدة علاوة على ما كان قائماً منها فعلاً قبل الحرب، لملاحظة انتاج الأطعمة وتسويقها

﴿٣ — التعبئة الصناعية﴾ الخطوة التي تخطوها الحكومات عادة في المراحل الاولى للانتقال من اقتصاد السلم الى اقتصاد الحرب، تكون بتحقيق الاولوية في تنفيذ العقود الخاصة بها ، ثم انشاء نظام تفضيلي تمنح به المواد الاولية والآلات والعمل .... الخ لاعظم الصناعات أو الزراعات شأناً في الاقتصاد القومي الحربي . ويتفرع على هذا المبدأ إشراف الدولة المباشر على شتى عوامل الانتاج وما يقتضيه هذا الاشراف من التوسل بالوسائل الضرورية لتنسيق أنواع الانتاج المختلفة وتنشيط قدرة الامة على الانتاج . وقد اختلفت الاجراءات التي اتبعت بشأن الانتاج باختلاف السلع والبلدان وباختلاف الحاجة الى نوع من السلع في وقت ما وفقاً لسير الحرب ومقتضياتها

فألمانيا استطاعت بمشروع السنوات الاربع الثاني تحقيق اجراءات تنسيق تجارة « التعاضي » وتنسيقها . والغاية من هذا توفير اليد العاملة وخفض عدد المنشآت الصناعية الصغيرة بتشجيع التركز الصناعي . وكان أخص مظاهر هذا التشجيع قانون ٥ سبتمبر ١٩٣٩ وهو الذي مكن وزارة الشئون الاقتصادية من ان تطلب من المصانع الاندماج بعضها في بعض وان تحثها على انشاء معدات جديدة والاستغناء عن تشغيل القديم منها ، كما استولت السلطات الحربية على بعض المصانع وادارتها تحت اشرافها . أما بريطانيا العظمى فتم تحويل مواردها اختيارياً وبأساليب غير مباشرة وعن طريق الاشراف على واردات المواد الاولية في مستهل الحرب ، وتبع هذا

(١) تتبع هذا التنظيم تنبؤاً يسيراً بعد تعيين وزير الانتاج وتوسيع اختصاصه

الهيمنة على العمل واتخذت الاجراءات الكفيلة بالحد من نشاط الصناعات التي تنتج منتجات الاستهلاك المدني . وفي مارس ١٩٤١ أعلنت سياسة التركيز الصناعي وبمقتضاها أمكن توفير العمال اللازمين لمجهود الدفاع فضلاً عن تخصيص مساحات كبيرة من المصانع المعطلة لشئون التخزين والايداع ، وشبيه بهذا ما أخذت به اليابان في بعض الصناعات ولا سيما صناعات القطن وتعدين الفحم

﴿ ٤ — الهيمنة على المواد الأولية ﴾ لم تنل مسألة من مسائل هذه الحرب ما نالهُ موضوع المواد الاولية من عناية واهتمام . فمعظم الدول تعاني قلة في المواد الاولية اللازمة لزراعتها وصناعتها ، وهي قلة نجمت عن تقلقل التجارة الدولية واضطراب شئونها ، إذ قابل هبوط العرض زيادةٌ مطّردة في الطلب اقتضتها حاجة التسلح المتزايدة الى المواد الاولية . فلا بدع ان نرى تدخل الدول في أمر انتاجها واستهلاكها واسع النطاق بعيد المدى

فألمانيا أخضعت — في أثناء انشاء أداتها الحربية — تجارتها الخارجية لسلطان الدولة المطلق تسيرها في الوجهة التي تتفق والغاية الحربية . ومصداقاً لهذا كان النقد الاجنبي لا يمنح الا للتجار الذين يستوردون مواد حيوية للاغراض الحربية . يليهم في الترتيب أصحاب صناعات الاصدار التي تتقاضى ثمناً لصادراتها نقداً أجنبيًّا يحوَّل الى الدولة . ولمنع الاسعار المحلية من الارتفاع طبق نظام البطاقات على المواد الأولية ليعزز الاشراف على التجارة الخارجية . ولما أعلنت الحرب غدت الحكومة هي التي تقرر نوع ما ينتج من كل سلعة ومقدارهُ ، وحتمت موافقة السلطات ذات الشأن على شراء أنواع المواد الاولية المختلفة ، واتخذ كثير من الاجراءات لزيادة انتاج المواد الاولية محليًّا او بالاستعاضة من المواد المستوردة بأخرى محلية يمكن ان تقوم مقامها

وأهم ما كان يعوز المانيا المواد الآتية : الحديد والقصدير والزيوت والشحوم والجلود . ولقد كانت أهم الغايات المرجوة من مشروع السنوات الاربع الثاني ، السعي الى زيادة انتاج مواد تحل محل هذه المواد . وأصدق مثل على هذا ، المؤسسة التي دعيت باسم جورنج ، وكان الغرض من تأليفها زيادة المستخرج من الحديد الخسيس النوع للاستعاضة به عن الحديد الجيد المستورد ، وتألفت شركات كثيرة غيرها ووسع نطاق القائم منها لزيادة انتاج الزيوت والمطاط والحرير والالياف الصناعية . . الخ . وفضلاً عن السعي الى زيادة الانتاج اتخذت التدابير في كل مكان للانتفاع بالنفايات وبقايا السلع والمواد ، باستردادها واستعمالها . ثم امتدت هذه الحركة حتى شملت كل شيء رؤي جواز الانتفاع به بشرط ان لا تتجاوز نفقات جمعه تكاليف استخدامه في الصناعة . هذا وقد دأبت المانيا قبل الحرب وبصفة خاصة في

فصول ١٩٣٨ والنصف الاول من عام ١٩٣٩ على اختزان المواد الاولية الهامة كالمعادن الطبيعي والزيوت وبعض المعادن الاخرى . ومن الجدير بالذكر أنها وجدت في كل قطر افتتحته مخزوناً من المواد الاولية ، كانت البلاد المفتوحة قد كدسته استعداداً للحرب أو للضرورة فاستولت المانيا عليه . ولقد أوقفت المانيا او خفضت خفضاً كبيراً صنع السلع المدنية من المواد الاولية في البلاد المحتلة ولكنها أوصت على مقادير كبيرة من سلع الاستهلاك ومعدات الحرب في مصانع البلاد فاستخدمت البقية الباقية من المواد الاولية التي لم تنقل الى المانيا ، وبذلت الجهود لزيادة انتاج البلاد المحتلة من مواد أولية كالفحم والحديد والنحاس . . الخ كما أخذت في جمع نفايات المواد الأولية

أما بريطانيا العظمى فقد عمدت الى جمع المواد الاولية تنفيذاً لقانون صدر لهذه الغاية في عام ١٩٣٨ ، وفعلاً تمت بضعة مشتروات من المواد الغذائية والقطن والنفط والألومنيوم والنيكل والأسمدة . ومع ان قانون الطوارىء الاول منح الحكومة في مستهل الحرب سلطات واسعة ، فان هذه السلطات لم تطبق الا تدريجياً . وفي مايو ١٩٤٠ صدر قانون الطوارىء الثاني فأنشىء بمقتضاه نظام مركز لهذه السلطات . وكان الاشراف على واردات المواد الأولية الخطوة الاولى لهذا النظام ، فأنشىء نظام للترخيص تحت رقابة وزارة التموين مع تطبيق مبدأ الافضلية الذي سبقت الاشارة اليه . وفي عام ١٩٣٩ عين موظفون للاشراف على جميع انواع التجارة وتطبيق مبدىء « الأفضلية » في الصناعة ، وفي ربيع ١٩٤٠ أصبحت معظم المواد الهامة خاضعة للرقابة ومن ثم عززت سلطات وزارة التموين واسند سلطان ادارات الرقابة حتى شمل جميع السلع تقريباً ورتبت « الأولوية » في الحصول على المواد الاولية على النسق التالي : — الصناعات الحربية الجوية فصناعات الاسدار ثم الصناعات التي تعمل لسد الاستهلاك المحلي . واتخذت التدابير لجمع المعادن المتروكة ولا سيما الحديد المصنوع ، وزيادة انتاج المعادن بمنح اعانات انتاج . واتخذ الاشراف طريقه في البعض الآخر عن طريق الاتحادات التجارية ولم ينتج ان الاشراف المباشر على الانتاج لزيادة مقادير السلع الجوية كالفحم الا مؤخراً . ومن الجدير بالذكر ان بريطانيا العظمى عقدت عدداً من الاتفاقات التجارية الهامة مع بعض الدول المنتجة للمواد الاولية الضرورية فحصلت على الصوف من استراليا والنحاس من روديسيا والكنغو البلجيكي والجوت من الهند . . الخ

وتشابه الاجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة في شأن هذا الموضوع ما اتخذته فيها بريطانيا العظمى الى حد كبير

٥ — ﴿تنسيق العمل﴾ ان الغاية المرجوة من الاشراف على العمل في وقت الحرب هي زيادة مجموع الايدي العاملة ، في مختلف نواحي الانتاج وتوفيرها للقيام بما تقتضيه حالة الحرب من

تحويل جانب كبير منها الى القوات الحربية وتشغيل جانب آخر في صناعات وأعمال غير التي اعتادوا القيام بها في اوقات السلم. وليس هذا بالأمر الهين فان الانتاج الحديث يتطلب توفر حذق خاص كما تقتضي صناعات الحرب الحديثة عمالاً في أعلى مراتب القدرة الفنية والاتقان

وقامت معظم الدول المتحاربة كافة الاجراءات التي كانت تحول دون زيادة ساعات العمل عن المدة المقررة ابان السلم. فبريطانيا وقفت أسبوع الاربعين ساعة للعمل في نوفمبر ١٩٣٩ واستعيض عنهُ بأسبوع التسع والخمسين ساعة. واقتضى تحويل العمال المهرة في المانيا زيادة ساعات العمل الى اثنتين وسبعين ساعة أسبوعيًّا في بعض الصناعات. أما اليابان فلم يكن فيها حد لتشغيل العمال البالغين عند نشوب الحرب الصينية وكانت ساعات العمل كثيرة حتى هبطت قدرة العامل على الانتاج. وفرنسا وقفت اسبوع الاربعين ساعة في نوفمبر ١٩٣٨ وفي ربيع ١٩٣٩ رفع الحد الاقصى للعمل في صناعات الدفاع الى ستين ساعة اسبوعيًّا وامتدَّ هذا الاجراء الى ان نشبت الحرب فشمل جميع الصناعات. وفي كندا أعلن وزير العمل في نوفمبر ١٩٤٠ أن الحالة باتت تبتدعي زيادة أسبوع العمل من أربع واربعين ساعة أسبوعيًّا الى ثمان واربعين ساعة اسبوعيًّا أو أكثر. اما الولايات المتحدة فلم يلغ التشريع الخاص بساعات العمل فيها وانما زيد عدد ساعات العمل لقاء أجر اضافي

أما بريطانيا العظمى فكان الامر الصادر في ٥ يونيه ١٩٤٠ خطوة هامة نحو رقابة الدولة المباشرة على العمل إذ نص على أنهُ لا يجوز تشغيل الافراد في الاعمال الهندسية والبناء والزراعة وتعدين الفحم الا عن طريق ادارات توزيع العمال العامة. كما منحَ قانون الطوارىء الصادر في مايو ١٩٤٠ الحكومة قوةً تمكنها العمل بيد انهُ بالنظر لتطوع الشعب للمصلحة العامة وتلبيته نداء الحكومة في كل وقت لم يكن ثمة ضرورة لتطبيق السلطات التي خولها لها القانون. وفي يناير ١٩٤١ تقرر تشجيع العمال وحرم على أصحاب الاعمال في بعض الاعمال الاستغناء عن عمالهم وعلى العمال ترك العمل دون موافقة ادارة الخدمة العامة وفي مارس ١٩٤١ طلب وزير العمل تطوع ٥٠٠,٠٠٠ رجل ومائة الف امرأة في الصناعات الحربية

وقد خطت كل دولة الخطوات الكفيلة بزيادة عدد العمال الحاذقين باخضاع العمال لتدريب خاص. ففي بريطانيا العظمى انشأت وزارة العمل في فبراير ١٩٤٠ نظاماً واسعاً لمراكز التدريب لتدريب أحد عشر الف عامل متعطل على ان تخرج هذه المراكز اربعين الف عامل سنويًّا. أما المانيا فانها استطاعت بفضل رعاية جبهة العمل انشاء شبكة من مراكز التدريب في جميع انحاء البلاد وبلغت هذه المراكز مائتي مركز فيها ستة عشر الف معلم وقد اتخذت اجراءات مشابهة لتلك في الاقطار الاخرى مع التفاوت في العدد طبعاً

والخلافات التي تحدث بين العمال وأرباب الاعمال، مما ينشأ عنهُ خسارة في الانتاج

فاذا ما كان الامتناع عن العمل في صناعة حيوية ترتبط بها صناعات أخرى ، نجم عن هذا هبوط في مجموع الانتاج العام للدولة ، ومن ثم كان الحظر من اعتصابات العمال او حظرها أمراً له خطره في النشاط الحربي في كل دولة . وفي بلاد كألمانيا وايطاليا حيث الاجور وشروط العمل كانت خاضعة لاشراف الدولة قبل قيام حالة الحرب بزمن طويل، كانت اعتصابات العمال تعد أمراً غير مشروع ؛ وفي استطاعة الدولة ان تجبر العمال على تقاضي الاجر الذي تراه بالشروط التي توافقها . وقد امتدت هذه النظم الى جميع الاقطار التي احتلتها المانيا . أما في بريطانيا العظمى مثلاً فانها تركت العمال اجراراً مبدئياً بيد انه صدر في يوليو ١٩٤٠ أمر يعرف بشروط العمل والتحكيم الوطني حرمت بمقتضاه الاعتصابات والامتناع عن العمل قبل اخطار وزارة العمل والخدمة العامة وعدم التوصل الى تسوية النزاع خلال ثلاثة أسابيع بعد هذا الاخطار ؛ وأنشئت لتسوية المنازعات بين العمال وأرباب الاعمال محكمة سميت محكمة التحكيم الاهلي وهي مؤلفة من خمسة اعضاء يعين وزير العمل ثلاثة منهم وينتخب اثنان عند عرض كل نزاع لتمثيل العمال وأرباب الاعمال ؛ ويعرض النزاع على المحكمة اذا لم يكن هناك اتفاق سابق على التحكيم أو اذا عجز المحكمون عن الوصول الى تسوية للنزاع ؛ والحكم في النزاع يلزم الفريقين على السواء

٦ — ﴿ توفير المواد الغذائية ﴾ . خضعت الزراعة قبل الحرب لقيود شديدة ورقابة بعيدة المدى وكانت الدولة في جل اقطار اوربا تشرف على شئونها وتوجه دفتها ؛ فجاءت الحرب فعززت هذه النزعة وشدت أزرها على نحو ما سيتبين فيما بعد . في بريطانيا العظمى انتظم منتجو حشيشة الدينار والتبن والبطاطس والخنازير منذ عام ١٩٣١ في لجان التسويق وضمت عقب الحرب لجنتا (التبن والبطاطس) الى وزارة الطعام . وزيدت الاعانات المخصصة لزيادة الانتاج حتى شمل نظام الاعانات والاسعار المضمونة الألبان والضأن والعجول والشوفان والشعير، كما منحت الاعانات على الاسمدة ومنح الزراع اعانة غير مباشرة بخفض الضرائب المفروضة عليهم. ومن قبيل هذا ما عمدت اليه الحكومة من منح جنيهين لحرث كل فدان من المراعي القديمة وأجير المزارعون على حرث ١٠ ٪ من مراعيهم . كذلك نظمت أسعار المنتجات الزراعية بحيث تشجع زيادة الانتاج والواقع زادت اسعار المنتجات الزراعية بنحو ٤٠ ٪ وفي بعض الحالات دخلت الحكومة السوق مشترية لكل المحاصيل الزراعية او لجزء منها بحسب الاحوال. الا ان اثمان الخبز والتبن والمحوم وقديد الحرير أبقيت على حالها تقريباً بفضل الاعانات التي قدمتها الحكومة وهي تبلغ مائة مليون جنيه سنوياً . ولضمان العمل الكافي للزراعة رفعت الاجور الزراعية من ٣٦ شلناً في الاسبوع (كحد ادنى) الى ٤٨ شلناً في الاسبوع في ربيع ١٩٤٠ وصدرت الاوامر لمنع العمال الزراعيين من الانتقال

الى الصناعة . كذلك تقم توزيع الاسمدة ومواد العلف لمواجهة النقص الذي طرأ على الموجود في كثير منها فضلاً عن زيادة انتاج الزراعي ، ورؤي في فبراير ١٩٤١ تنظيم تداول موارد العلف بالبطاقات على أساس عدد المواشي مع منح جرايات اضافية للبقر الحلوب وفي ٢ يونيه من السنة نفسها أمر المتجرون بانقاص عدد الخنازير والطيور والدواجن الى الثلث حتى خريف ١٩٤٠ على ان يظل عدد المواشي الحلوب ولا سيما الجيد النوع منها على ما هو عليه بقدر الامكان . وقد رخص للمواشي الحلوب بالحصول على ٩٠ ٪ من حاجتها العادية من العلف وللعجول والاغنام بالحصول على ٧٥ ٪ من حاجتها وذلك طوال عام ١٩٤١ .

أما المانيا فان اجراءات هيمنة الدولة على الزراعة ترجع الى تولي النازي أزمة الحكم فيها ، فلما جاءت الحرب توسعت الحكومة في تطبيق هذه الاجراءات . ولقد كان على «جماعة طعام الريخ» ان تزيد الانتاج الزراعي بمختلف الوسائل وان تجعل المانيا على أعظم درجة من الاستكفاء الذاتي في موضوع الطعام . وهذه المؤسسة لها حق الاستيلاء على الارض والموارد للاغراض المختلفة وارغام المزارعين على تسليم المقادير التي تعينها من محصولهم وأعطت كل مزارع كتاباً بالتعليمات الواجب عليه اتباعها . وزيادة الانتاج اقتضت الافراط في استخدام الاسمدة الكيميائية فضلاً عن السعي الى الاستعاضة بمواد العلف المحلية عن المستورد منها . وتشبهت المانيا بانكلترا فحرمت على المؤسسات غير الزراعية استخدام العمال الزراعيين دون موافقة ادارات تحويل العمال التي غدا لها الحق في اجبار العمال الزراعيين المشتغلين بغير الزراعة على العودة اليها . ولتلافي هذه الازمة دأبت المانيا على استخدام الاسرى في الزراعة واجبار عمال البلاد المحتلة على العمل في المانيا واستجلاب العمال الايطاليين وغيرهم .

وطبقت طائفة كبيرة من مناحي نظام الرقابة الالماني على الزراعة في البلاد المحتلة فاضطرت الى الأخذ بنظام للبطاقات لاعوادة فيه على الطعام والاسمدة ومواد العلف . أما السياسة التي اتبعتها الدول الاخرى في هذا الصدد فتقارب ما بيناه فيما سبق . فسويسرا أخذت ابتداء من مارس ١٩٤١ بسياسة ترمي الى كفاية نفسها بمواردها الخاصة . ولتلافي النقص في الايدي العاملة عمدت الحكومة الى منع العمال الزراعيين من هجر الارض واجبار العمال المتعطلين على الاشتغال بالزراعة ، ونقلت عمال الصناعات غير الضرورية للعمل فيها أيضاً . أما أسبانيا فأصدرت حكومتها في ٥ نوفمبر ١٩٤٠ قانوناً أجبرت المزارعين بمقتضاه على التوسع في الزراعة والانتاج

ولما نقصت اليابان انتاج الاسمدة واستهلاكها وجهت حاجتها الى العمال الزراعيين بنقل العمال الى مناطق خاصة وتشجيع العمل التعاوني وزيادة استخدام النساء والاطفال